NPT/CONF.2005/PC.II/WP.10
1 May 2003

ARABIC
Original: SPANISH

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣

ورقة عمل مقدمة من جمهورية كوبا: اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

١- أودعت حكومة جمهورية كوبا، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، صك انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لدى حكومة الاتحاد الروسي، وأصبحت بذلك دولة طرفاً في المعاهدة.

٢- ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي ظهرت في نهاية الخمسينات، لها هدف رئيسي يتمثل في منع مزيد انتشار الأسلحة النووية عبر العالم، وهي تخص بحق امتلاك هذه الأسلحة الدول التي كانت قد صنعت أو فجرت بالفعل سلاحاً نووياً أو جهاز تفجير نووي آخر قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧، أي الأعضاء الخمسة الدائمي العضوية في مجلس أمن الأمم المتحدة، روسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بوصفها الدول النووية الخمس التي تعترف بها المعاهدة.

٣- وعلى مر الأعوام، أبدت كوبا تحفظات بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تعتبرها نظاماً دولياً تمييزياً يفضي إلى وجود "ناد للدول الحائزة للأسلحة النووية"، ولأن هذه البلدان قد فشلت طوال الأعوام التي انقضت منذ ٥ آذار/مارس ١٩٧٠، تاريخ بدء نفاذ المعاهدة، في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الإزالة الكلية لهذه الأسلحة.

٤- وترى كوبا أن هذا "الامتياز" يجب ألا يمنح إلى الأبد وأن الدول الحائزة للأسلحة النووية ملزمة، تمشياً مع أحكام المعاهدة وبترافق مع جميع الدول الأخرى الأطراف فيها، ببدء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي.

٥- وموقف كوبا الجوهري، وقد أصبحت دولة طرفاً في المعاهدة، لم يتغير بهذا الشأن. وقد قرر بلدنا العمل من داخل المعاهدة قصد التعمق في ما نعتبره أولويتنا في مجال نزع السلاح، ألا وهو تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

٦- وبالنسبة للعديد من الأطراف، تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية غاية في حد ذاتها. أما بالنسبة لكوبا فهي مجرد خطوة في طريق نزع السلاح النووي. وكوبا لا ترفض مفهوم عدم الانتشار في مجال نزع السلاح والحد من الأسلحة. وهذا المفهوم يشكل ركيزة من الركائز التي تقوم عليها اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهما صكان دوليان ملزمان قانوناً تعد كوبا دولة طرفاً فيهما.

٧- غير أنه خلافاً لتينك الاتفاقيتين، ظهرت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كآلية متعددة الأطراف تتمتع فيها الدول بحقوق غير متساوية وتعهدت فيها بالتزامات غير متساوية أيضاً. فنسبة ٢,٧ في المائة فقط من جميع الدول الأطراف في هذه المعاهدة تتمتع بـ "الامتياز" المشكوك فيه والمتمثل في حيازة الأسلحة النووية.

٨- وما هو أسوأ من ذلك أن إحدى الدول النووية التي تعترف بها معاهدة عدم الانتشار، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، لم تتورع قط عن استخدام أسلحتها النووية بتهديد دول أخرى هي أيضاً أطراف في المعاهدة تعهدت بداهة بعدم امتلاك مثل هذه الأسلحة. وبعبارة أخرى فإن ذات سريان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تم التشكيك فيه في الوقت الذي لا يعد فيه حتى الالتزام بأحكامها كافياً لضمان الأمن الوطني للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٩- وقد ارتأت كوبا بناء على ذلك في جميع الأحوال أن النظريات العسكرية التي تستند إلى حيازة الأسلحة النووية إنما هي نظريات لا يمكن الدفاع عنها ولا يمكن قبولها. ويجب ألا يسمح لأي بلد أو لأي مجموعة من البلدان باحتكار هذه الأسلحة المدمرة. كما ولا يمكن قبول استمرار تطوير أسلحة من هذا النوع - كمّاً وكيفاً - من جانب نادي الدول النووية المغلق الذي تعترف به المعاهدة. والسبيل الوحيد للتغلب على النقائص المتأصلة في المعاهدة، وطابعها الانتقائي والتمييزي، إنما هو تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بما يضمن أمن جميع البلدان على قدم من المساواة.

١٠- وما زالت كوبا، بوصفها دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ترى أن التطبيق المنعزل لمبدأ عدم الانتشار لا يكفي لإزالة الأسلحة النووية. وتطبيق نهج منتظم، من شأنه أن يشمل أيضاً العناصر المكونة لنزع السلاح والتحقق والمساعدة والتعاون، هو وحده الكفيل بضمان الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وكوبا مستعدة للبدء فوراً في مفاوضات بشأن اتفاقية متعددة الأطراف تطبق هذا النهج، وهي تؤمن بأن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في مجال نزع السلاح، هو الإطار الملائم لمثل هذا المسعى.

١١- ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واضحة تماماً نصاً وروحاً فيما يتصل بهدف نزع السلاح النووي. وهكذا فإن المادة السادسة من المعاهدة تقضي بأن تجري الأطراف في المعاهدة "مفاوضات بحسن نية لوضع تدابير

فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي عما قريب، ونزع الأسلحة النووية، ولصوغ معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة". لكن مع الأسف لم يراع نص هذه المادة. وكانت كوبا قد أعربت في مناسبات عديدة وفي محافل مختلفة عن عدم ارتياحها لقلة إحراز تقدم واضح في تنفيذ هذه المادة، وهي تعتقد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تقع على عاتقها المسؤولية الأولى عن الامتثال لأحكامها.

١٢- وعلى الرغم من تحفظات كوبا فيما يتعلق بالطابع التمييزي للمعاهدة وعدم ارتياحها لعدم الامتثال لأهم أحكامها، فإن قرار كوبا الانضمام إلى المعاهدة يدل بوضوح على حسن استعدادها السلمي ويمثل صوتاً ينادي بالسلام وبتعدد الأطراف.

١٣- وفي الأعوام الأخيرة، شهدنا تدهوراً خطيراً في الوضع الدولي. وحكومة الولايات المتحدة لم تقتصر على اتخاذ تدابير انعزالية وإنما تصرفت أيضاً بتجاهل تام للمؤسسات والطرق المتعددة الأطراف التي تعتبر إنجازات لا نزاع فيها تحققت منذ الحرب العالمية الثانية. ويبدو هذا البلد ميالاً إلى الاستخفاف بكامل نظام معاهدات نزع السلاح والحد من الأسلحة المتعددة الأطراف التي وضعت على مدى القرن الأخير، ولا سيما منها تلك المتصلة بأسلحة الدمار الشامل: ففي آب/أغسطس ٢٠٠١ أعاقت المفاوضات بشأن تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ كانت على وشك إحداث انهيار في المؤتمر الاستعراضي الخامس لنفس الاتفاقية؛ وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ انسحبت من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية التي كانت تعتبر في ذلك الحين أداة أساسية للحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي؛ وفي أيار/مايو ٢٠٠٢ أطلقت فجأة عملية مزعزعة للاستقرار في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مستخدمة وسائل الابتزاز المالي. وهي بالإضافة إلى ذلك البلد الوحيد الذي يعارض صراحة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

١٤- وبالإضافة إلى كل ذلك لا بد من ملاحظة الدور الأساسي الذي تعطيه حكومة واشنطن، وكذلك منظمة حلف شمالي الأطلسي من خلال مفهومها الاستراتيجي الجديد، للأسلحة النووية في نظريتها العسكرية، والخطر الجدي الذي يشكله ذلك على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

١٥- والأمم المتحدة، بوصفها أكثر المنظمات رمزاً لتعدد الأطراف وكذلك مصدر القانون الدولي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، قد تضررت من جراء هذه الأعمال الإمبريالية. وإذا ما كانت هناك أية شكوك، فإن الأدلة المقنعة توجد في العدوان الأخير على العراق، الذي شن بتجاهل لمجلس أمن الأمم المتحدة ورغم احتجاجات المجتمع الدولي. ولا بد بناء على ذلك من بذل الجهود، نظراً للوضع الدولي الراهن، لتوحيد جميع القوى المحبة للسلام في موقف تجاه هذا العدوان الأحادي الطرف.

١٦- وفي هذا السياق تحديداً قررت جمهورية كوبا الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذا القرار يتجاوز مصالحنا الوطنية، وهو دليل على استعداد الدولة الكوبية والتزامها السياسيين من أجل تشجيع وتعزيز وتوطيد التعددية والمعاهدات الدولية التي تتناول نزع السلاح، كما أن هذا القرار يشكل إسهاماً هاماً في قضية صون الأمم المتحدة ودعمها في مساعيها الرامية إلى مزيد العمل على النهوض بالسلم والأمن العالميين، وذلك حتى وإن تمادت أقوى دولة نووية في انتهاج سياستها العدوانية تجاه كوبا، وهي سياسة لا تستبعد استخدام القوة المسلحة.

١٧- وحكومة كوبا، ولو أنها لم تصبح إلا مؤخراً طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، إلا أنها لم تكن لديها أبداً أية خطط لتطوير الأسلحة النووية أو حيازتها. وخططنا الدفاعية لم تقم أبداً على أساس حيازة الأسلحة النووية أو أية أسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل. والمبادئ التي وضعت لدى انتصار الثورة الاشتراكية في عام ١٩٥٩ تتعارض تعارضاً تاماً مع كل ما قد يفضي إلى وجود مثل هذه الأسلحة. وقد دأبت كوبا على مناصرة فكرة إزالة هذه الأسلحة ودعت إلى نزع السلاح الشامل والكامل في إطار تحقُّق دولي صارم وفعال.

١٨- واهتمام كوبا الوحيد بالطاقة النووية يتعلق باستخدام هذه الطاقة في الأغراض السلمية في ظل تحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ووفقاً لذلك فإن جميع برامج كوبا التي تستخدم فيها الطاقة النووية إنما لها طابع سلمي حصراً وترصدها بشكل مستمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالاستناد إلى اتفاقات الضمانات الموقعة بين كوبا والوكالة والتي زادها تعزيزاً توقيع كوبا على بروتوكول إضافي لاتفاقات الضمانات تلك.

١٩- وتعترف كوبا بأن الوكالة هي السلطة المسؤولة عن التحقق من الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ووفقاً لذلك فإن السلطات الكوبية، إذ أصبحت دولة طرفاً في المعاهدة، قد خطت الخطوات الأولى في طريق بدء المفاوضات ذات الصلة مع الوكالة بشأن اتفاق شامل للضمانات مع هذه الأخيرة، عملاً بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب المادة الثالثة من المعاهدة. وقد تم توجيه دعوة إلى وفد رفيع المستوى من الوكالة لزيارة كوبا لذلك الغرض.

٢٠- وكوبا، وبعد انضمامها مؤخراً إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مستعدة الآن للمشاركة بنشاط في العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي السابع للمعاهدة. ولذلك الغرض، فإننا مستعدون للبدء في تبادل مفتوح وبناء لوجهات النظر مع جميع الدول الأطراف في المعاهدة التي تشاطرنا تلك الرغبة، بغية تأمين الامتثال الكامل لكل حكم من أحكامها.

٢١- ويجب أن تجري عملية استعراض المعاهدة على أساس مادة بمادة، للسهر على معالجة جميع المسائل الهامة على النحو الملائم.

٢٢- وستعلق كوبا أهمية خاصة على الامتثال للمادة السادسة من المعاهدة. ولا بد أن تتضمن الوثيقة المنبثقة عن المؤتمر الاستعراضي السابع تعهدات عملية تعكس بشكل واضح مسؤولية الدول النووية والدور المحدد لها في العملية المفضية إلى نزع السلاح النووي، وهي عملية لا بد أن تتم بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

٢٣- ولو أن كوبا لم تكن طرفاً في المعاهدة عندما عُقد المؤتمر الاستعراضي السادس في عام ٢٠٠٠ إلا أنها ترحب باعتماد الخطوات العملية الـ ١٣ لتطبيق المادة السادسة. وقد انقضت ثلاثة أعوام منذ ذلك الحين وتلاحظ كوبا ببالغ الأسف أن معظم هذه الخطوات لم يُمتثل لها. بل وتحول البعض منها إلى خطوات غير عملية ولربما وُجدت شكوك جدية حول تطبيقها، نظراً للأفعال الأحادية الطرف الصادرة عن الولايات المتحدة، الدولة النووية الرئيسية.

٢٤- وتحيط جمهورية كوبا علماً بالتعهدات بالحد من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في عام ٢٠٠٢، التي التزمت بها حكومتا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، وهي تعتقد أن هذه التعهدات يجب أن تضفى عليها الصبغة الرسمية من خلال صك ملزم قانوناً يكفل عدم الرجوع في التدابير التي اعتُمدت واتخاذ الترتيبات اللازمة للتحقق منها. وهي تعتقد في نفس الوقت أن هذه التعهدات يجب ألا ينظر إليها على أنها مدعاة للشعور العام بالرضى عن النفس، كما ويجب ألا تحول الأنظار عن هدفنا الأساسي، ألا وهو نزع السلاح النووي.

٢٥- وفي نفس الوقت ستظل كوبا تدعم بثبات حق جميع الدول غير القابل للتصرف في مواصلة البحث في مجال الطاقة النووية وتطويرها واستخدامها في الأغراض السلمية، وفي تلقي أي عمليات نقل للمواد والمعدات والمعلومات العلمية والتكنولوجية لهذه الأعراض، دون أي تمييز من أي نوع كان. وتحقيقاً لتلك الغاية تعترف كوبا بالوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها السلطة الدولية الملائمة للإشراف على الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتشجيعه.

٢٦- وتؤيد كوبا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف بلدان أو مناطق العالم، على أساس اتفاقات تتفاوض فيها بحرية دول المنطقة المعنية. فالمناطق الخالية من الأسلحة النووية من شأنها أن تعزز نظام عدم الانتشار النووي وتساهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

٢٧- وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، صادقت جمهورية كوبا على معاهدة حظر الأسلحة النووية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو). وكما هو الحال بالنسبة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ستشكل هذه الخطوة التي أقدمت عليها كوبا دليلاً إضافياً على إرادة دولة كوبا السياسية والتزامها بتشجيع وتعزيز وتوطيد تعدد الأطراف والمعاهدات الدولية التي تتناول موضوع نزع السلاح، وكذلك إسهاماً في الجهود الإقليمية من أجل تعزيز نزع السلاح النووي والنهوض بالسلم والأمن الدوليين، على الرغم من كون

الدولة النووية الرئيسية في العالم لا تزال على سياستها العدوانية للغاية إزاء بلدنا. وبتصديق كوبا على هذه المعاهدة، تحولت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى أول منطقة مجردة من السلاح النووي في العالم.

٢٨- وتؤيد كوبا بشكل صريح لا لبس فيه موقف حركة بلدان عدم الانحياز فيما يتصل بالقرار بشأن الشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر الأطراف الخامس لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها في عام ١٩٩٥، الذي أعيد تأكيده في المؤتمر الاستعراضي السادس في عام ٢٠٠٠. وفي ذلك السياق، تأسف كوبا شديد الأسف للوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط وللجرائم التي ترتكبها إسرائيل في حق الشعب العربي، وبشكل خاص الشعب الفلسطيني. وتدعو كوبا إلى التطبيق الفوري لجميع أحكام هذا القرار، الأمر الذي سيساهم في التوصل إلى حل عادل ونهائي للنزاع في الشرق الأوسط.

٢٩- وتكرر جمهورية كوبا الإعراب عن استعدادها للعمل مع جميع الدول الأطراف الأخرى في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أجل ضمان الامتثال الكامل لأحكام هذا الصك القانوني والمساهمة، بهذه الطريقة، في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز السلم والأمن وإقامة عالم يعيش في مأمن من الخطر الهائل الذي يشكله ذات وجود الأسلحة النووية.

- - - - -